العلاقات السعودية الفرنسية خلال العشرينات والثلاثينات الميلادية

من خلال الوثائق الفرنسية المحفوظة صورة منها في دارة الملك عبدالعزيز (الجزء الثاني)(*)

المنذر سوقير
باحث مكتبات - مكتبة الملك فهد الوطنية في الرياض

الفرنسيون أول من ينظم رحلة استطلاعية بالسيارة إلى الرياض:

أرسل القنصل الفرنسي في بغداد إلى وزارة الخارجية الفرنسية، يوم ٢٨ سبتمبر ١٩٢٦م رسالة يعلمها فيها أنه رفع قبل سنة إلى مدير إدارة آسيا في وزارة الخارجية الفرنسية طلبًا للقيام برحلة استطلاعية وسط الجزيرة العربية على متن السيارة، تنطلق من البصرة أو من الكويت للوصول إلى الرياض، إلا أن تلك الإدارة لم توافق على تلك الرحلة. ويطلب القنصل من الوزير إعادة النظر في ذلك المشروع خاصة أنه لن يكلف الوزارة شيئًا؛ لأن هذه الرحلة التي يعتزم القيام بها ستتم بالتعاون مع شركة رينو (Renault) لصناعة السيارات، وجهاز الاستخبارات التابع للمفوض السامي الفرنسي في بيروت. ويرى هذا القنصل أن كل عوامل نجاح هذه الرحلة متوافرة، لا سيما أنه يعتزم استخدام مجموعة من السيارات

(*) تقدم نشر الجزء الأول من هذا البحث في العدد الثالث للسنة السابعة والعشرين من مجلة الدارة .

مجلة فصلية محكمة تصدر عن دارة الملك عبدالعزيز
العدد الأول المحرم ١٤٣٣هـ، السنة الثامنة والعشرون
الدارة

التي تسير بثمان عجلات التي أثبتت تفوقها وتأقلمها مع المحيط الصحراوي القاسي، بالإضافة إلى تعهد الكولونيل كاترو (Colonel Catroux) من جهاز الاستخبارات الفرنسي في بيروت بالحصول من الملك عبدالعزيز آل سعود ملك الحجاز وسلطان نجد وملحقاتها على جميع التراخيص والرسائل اللازمة؛ لأنه يولي هذه الرحلة أهمية خاصة؛ إذ إنها تعكس في نظره "المبادرة الأكثر أهمية والتي تنعكس إيجابا على سمعة فرنسا".

ويصف القنصل الفرنسي الطريق الذي سيسلكه انطلاقا من البصرة أو من الكويت في اتجاه الرياض ومرورًا ببريدة، ويقّدر هذه المسافة بألف كيلومتر، ويرى أن النوعية الجيدة للسيارات الفرنسية التي يعتزم استخدامها سوف تتغلب على الظروف الطبيعية الصعبة والمقاطع الوعرة من الطرق والمسالك التي يعتزم سلوكها، كما يرى أن هذه المغامرة لن تستغرق أكثر من ثمانية أيام، وذلك "للمحافظة على الطابع الرياضي للرحلة، وعدم إثارة شكوك سياسية"، وأنه "يجب أن تتم بصورة مباغتة وسريعة؛ حتى لا يسبقهم أحد إلى هذا الإنجاز الذي - وبغض النظر عن مقاصده الأخرى- سيكون مصدر فخر للصناعات الفرنسية". ويطلب من وزارة الخارجية إبلاغ موافقته على القيام بهذه الرحلة إلى الكولونيل كاترو، حتى يتمكن من القيام باللازم لدى عبدالعزيز آل سعود ملك الحجاز وسلطان نجد وملحقاتها.

وقد أحالت وزارة الخارجية الفرنسية هذا الطلب إلى قائد القوات المسلحة الفرنسية في المشرق يوم ٢٤ ديسمبر ١٩٢٦م ضمن خطابها ذي الرقم (7558/K.3)، وطلبت منه دراسته وإبداء الرأي فيه، ولم يتأخر كثيرا رد هذا الأخير الذي أرسل إلى الوزارة رسالته ذات الرقم (3/4T) بتاريخ ٢ يناير ١٩٢٧م والتي أبدى فيها موافقته

الضمنية على القيام بهذه الرحلة مسديًا النصح فيما يتعلق بأفضل السيارات الفرنسية التي يمكن استخدامها وأنسب الأوقات التي يمكن إنجاز الرحلة خلالها. وفي هذا الإطار أشار قائد القوات المسلحة الفرنسية في المشرق إلى أنه من الضروري عودة السيارات التي سيتم استعمالها قبل يوم ١٥ مارس ١٩٢٧م.

ومن بين المؤشرات التي تدل على إنجاز هذه الرحلة ونجاحها الرسالة السرية التي أرسلها قنصل فرنسا في جدة إلى وزارة الخارجية الفرنسية بتاريخ ٢١ أغسطس ١٩٢٩م والتي تتعلق بمشروع بعثة استعراضية أخرى للسيارات نظمتها شركة رينو لصناعة السيارات داخل الجزيرة العربية وصولا إلى اليمن، إذ يطلب هذا القنصل من وزارته توجيه النصح إلى شركة رينو الفرنسية بأن تكون البعثة فرنسية بحتة، وبعدم استدعاء ضباط بريطانيين للسفر إلى اليمن ضمن تلك الرحلة الرياضية بالسيارات الفرنسية لما قد يخلفه ذلك من أثر سيئ، ولإيهام الجميع بأنه ليس لفرنسا أي هدف سياسيّ خفي في الجزيرة العربية؛ فإنه يشير إلى إمكانية إشراك هاري سانت جون فلبي الذي تربطه بقنصل فرنسا في جدة - كما يؤكد هو ذلك بنفسه- علاقات صداقة قديمة خاصة أن هذا الأخير عبَّر له عن رغبته في القيام برحلة علمية إلى اليمن واستكشاف منطقة الربع الخالي.

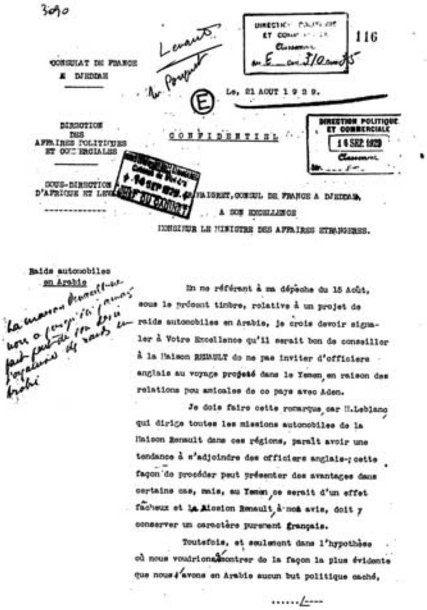
3090

CONSULAT DE FRANCE
A DJEDDAH

Levant
Mr Ponsot

DIRECTION POLITIQUE ET COMMERCIALE
Classement
E 310 35

116

Le, 21 AOUT 1 9 2 9.

DIRECTION
DES
AFFAIRES POLITIQUES
ET COMMERCIALES

CONFIDENTIEL

DIRECTION POLITIQUE ET COMMERCIALE
14 SEP 1929
Classement

SOUS-DIRECTION
D'AFRIQUE ET LEVANT

...MAIGRET, CONSUL DE FRANCE A DJEDDAH,
A SON EXCELLENCE
MONSIEUR LE MINISTRE DES AFFAIRES ETRANGERES.

Raids automobiles
en Arabie

En me référant à ma dépêche du 15 Août, sous le présent timbre, relative à un projet de raids automobiles en Arabie, je crois devoir signaler à Votre Excellence qu'il serait bon de conseiller à la Maison RENAULT de ne pas inviter d'officiers anglais au voyage projeté dans le Yemen, en raison des relations peu amicales de ce pays avec Aden.

Je dois faire cette remarque, car M. Leblanc qui dirige toutes les missions automobiles de la Maison Renault dans ces régions, paraît avoir une tendance à s'adjoindre des officiers anglais; cette façon de procéder peut présenter des avantages dans certains cas, mais, au Yemen, ce serait d'un effet fâcheux et la Mission Renault, à mon avis, doit y conserver un caractère purement français.

Toutefois, et seulement dans l'hypothèse où nous voudrions montrer de la façon la plus évidente que nous n'avons en Arabie aucun but politique caché,

....../....

مجلة فصلية محكمة تصدر عن دارة الملك عبدالعزيز
العدد الأول المحرم ١٤٣٣هـ، السنة الثامنة والعشرون
الدارة

علاقات فرنسا مع الدولة السعودية الناشئة

١- العلاقات التجارية والصناعية:

بعد أن أتم عبدالعزيز آل سعود ملك الحجاز وسلطان نجد وملحقاتها توحيد بلاده تفرّغ إلى بنائها وتحديث هياكلها مستعيناً في ذلك بحنكته السياسية وبالتعاون التجاري والاقتصادي المثمر مع عدد من البلدان الشقيقة والصديقة، ومن بينها فرنسا التي استغلّت فرضها للانتداب على سوريا لإقامة علاقات تجارية مع الدولة السعودية الناشئة؛ ففي رسالته ذات الرقم (٢٧) التي بعثها وكيل القنصلية الفرنسية في جدة إلى المفوض السامي الفرنسي في بيروت بتاريخ ٧ أبريل ١٩٢٦م، اقترح إنشاء خدمة بحرية فرنسية بين موانئ كل من مرسيليا الفرنسي وبيروت وجيبوتي مع توقف في ميناء جدة، كما ضمَّنها تقريرًا يتعلق بالعلاقات التجارية بين سوريا ومملكة الحجاز وسلطنة نجد وملحقاتها، ولائحة بأهم المنتجات الزراعية والصناعية السورية والفرنسية التي يتم بيعها في ذلك الوقت في الحجاز. ومن بين تلك البضائع والسلع التي ذكرها زيت الزيتون القادم من لبنان والبرقوق والمشمش والجوز والقسطل والحبال وخيوط النسيج والنشا والحلوى والصابون والحمضيات والبرتقال وأيضا الخضراوات وأنواع الثمار الأخرى، وبالإضافة إلى ذلك فإنه يتم في ذلك الوقت تصدير بعض المنسوجات السورية إلى الحجاز، مثل الملابس التقليدية النسائية والرجالية والمصنوعة من القطن أو من الحرير سواء في دمشق أو في حلب أو في حمص وكذلك النعال والأحذية والعقال والأحزمة، وتتضمن تلك اللائحة أيضا بعض المنتجات الأجنبية الأخرى التي تباع أيضا في الحجاز عن طريق تجار سوريين، ومن بينها نجد الأقمشة الأوربية، وخاصة الإنجليزية، والجوارب والقمصان اليابانية، وحتى العطور الفرنسية والمواد البلورية

المصنوعة في النمسا وإيطاليا وألمانيا، وجميع أنواع الخردوات.

واستنادا إلى الرسالة ذات الرقم (٧٥) التي أرسلها وكيل القنصلية الفرنسية في جدة إلى وزارة الخارجية الفرنسية بتاريخ ١٨ أغسطس ١٩٢٦م نلحظ أن "عبدالعزيز آل سعود ملك الحجاز وسلطان نجد وملحقاتها، عبّر عن رغبته في وصول السفن التجارية الفرنسية إلى موانئه حاملة البضائع الضرورية للتجارة المحلية والتي يأتي ثلثها من مرسيليا ومن سوريا".

Consulat de France à Djeddah

République Française 87

POLITIQUE ... COMMERCIALE 11 SEP 1926 E 310 24

Affaires POLITIQUES et Commerciales

Djeddah, le 18 Août 1926

LEVANT

N° 75

Communiqué : Beyrouth Caire Djibouti

Le Commandant I. DEPUI Gérant le Consulat de France à Djeddah

à Son Excellence Monsieur le Ministre des Affaires Etrangères

Par dépêche de ce jour, je mets au courant Votre Excellence du désir de S.M. IBN SEOUD de voir le PAVILLON FRANCAIS dans ses ports, afin d'y importer les marchandises nécessaires au Commerce local dont plus d'un tiers provient de MARSEILLE ou de SYRIE.

Commerce Français

Pendant mes séjours précédents au HEDJAZ j'ai tenté de réaliser cette idée et ceci a fait l'objet de plusieurs rapports antérieurs.

En 1922-23, grâce à l'entremise de l'Agence LAZZARINI et de M. LECOUFFLET, Agent des Messageries Maritimes à SUEZ, j'ai pu réaliser le "connaissement direct" MARSEILLE-DJEDDAH en transit à SUEZ avec la Compagnie italienne desservant DJEDDAH. C'est un premier pas.

De même l'année dernière, en Avril-Mai 1925, j'ai pu réaliser dans ma Mission au YEMEN, grâce à l'obligeance de M. le Gouverneur CHAPON-BESSAC de DJIBOUTI et l'Agent de la Cie AFRIQUE ORIENTALE, M. POGGIOLI, un de mes anciens collaborateurs de 1914, la liaison hebdomadaire ou bi-mensuelle DJIBOUTI-MOKKA et DJIBOUTI-MOKKA-HODEIDAH et retour. J'avais commencé les pourparlers pour la liaison avec DJEDDAH, mon rappel brusque à BEYROUTH ne m'a pas permis d'achever mon oeuvre sur ce

ونظرًا إلى أهميـــة أسطول السيارات في الحجاز، وبروز أنشطة اقتصادية أخرى به منذ سنة ١٩٢٦م، فقد تقرر إنشاء ورشات كبيرة لإصلاح السيارات وللقيام بأعمال النجارة والحدادة وافتتاح مدرسة للفنون والمهن، وورشة للتدريب مع اقتناء جميع الآلات والمعدات من فرنسا.

وفي هذا الإطار يؤكد وكيل القنصلية الفرنسية في جدة في الرسالة ذات الرقم (٦٤) التي أرسلها إلى وزارة الخارجية الفرنسية بتاريخ ١٠ أغسطس ١٩٢٦م أن الملك عبدالعزيز قرر إلغاء امتياز شركة سيارات النقل بين جدة ومكة المكرمة، وإتاحة الفرصة للتنافس، كما قرَّر فرض رسم على جميع أصناف السيارات، وأمر بإنفاق المبالغ المالية التي يتم جمعها لتحسين حالة الطريق الرابط بين المدينتين.

ولإبراز استحسانه للخطوة الجريئة التي أقدمت عليها فرنسا؛ المتمثلة في اعترافها به ملكًا على الحجاز ونجد وملحقاتها؛ فقد حرص الملك عبدالعزيز على إيفاد ابنه الأمير فيصل للسفر إلى أوربا، لتقديم الشكر مباشرة إلى الحكومة الفرنسية على ذلك.

في تلك الأثناء اقترح وكيل القنصلية الفرنسية في جدة في البرقية ذات الرقم (٣٥)، التي أرسلها إلى وزارة الخارجية الفرنسية بتاريخ ٣٠ سبتمبر ١٩٢٦م إدخال تعديلات جديدة على البعثة الدبلوماسية الفرنسية في جدة حتى تنسجم مع المعطيات الجديدة؛ وذلك بإلغاء وظيفة مندوب القنصلية الفرنسية في جدة إلى مكة المكرمة أو ما كان يعرف بأمين الرباط المغاربي، وهو الاقتراح نفسه تقريبا الذي تقدم به إلى وزارته في الرسالة ذات الرقم ١٢١ والمؤرخة في ٩ أكتوبر ١٩٢٦م، إذ يشير فيها إلى ضرورة "الرفع من شأن فرنسا في جدة وتعزيز نفوذها في البلاد الإسلامية"، علاوة على أنه "من مصلحة فرنسا تكثيف جهودها في البقاع الإسلامية المقدسة".

الفرص الاستثمارية التي أصبحت متاحة في المملكة بعد توحيدها على يد الملك عبدالعزيز صارت عامل جذب مهم

ولتحقيق هذا الهدف يقترح منح الممثل الفرنسي في جدة لقب وكيل الجمهورية الفرنسية وقنصلها في هذه المدينة، كما أن الفرص الاستثمارية العديدة التي أصبحت متاحة في المملكة مباشرة بعد توحيدها على يد الملك عبدالعزيز آل سعود أصبحت تجتذب الكثير من الصناعيين والمستثمرين الفرنسيين الذين تنوعت أنشطتهم التجارية في المملكة، من ذلك أننا نستنتج من الرسالة ذات الرقم ١٧٥ التي أرسلها وكيل القنصلية الفرنسية في جدة إلى وزارة الخارجية الفرنسية بتاريخ ٢٧ ديسمبر ١٩٢٦م أن فرنسا أسهمت في تجهيز الرياض ومكة المكرمة والمدينة المنورة بالمعدات اللازمة للتخابر اللاسلكي؛ إذ أنه في ذلك اليوم زار الدكتور عبدالله الدملوجي، هذا

الدبلوماسي الفرنسي زيارة خاصة؛ ليشكره نيابة عن الملك عبدالعزيز الذي يحرص شديد الحرص على تطوير هذا القطاع في بلاده كما هو الشأن بالنسبة لمشاريع إنارة مدن المملكة وقراها ونحو ذلك من مشروعات.

غير أننا نلحظ أن الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة ١٩٢٩م، وما نتج عنها من انخفاض في عدد الحجاج الجاويين والهنود والمصريين، قد أثرت سلبًا على الاقتصاد المحلي؛ ففي رسالة صادرة بتاريخ ٢ أبريل ١٩٣٠م عن القنصلية الفرنسية في جدة إلى القائم بأعمال فرنسا فيها، الذي كان موجودا في ذلك الوقت في بيروت، نقرأ أن الأمير فيصل بن عبدالعزيز آل سعود النائب العام في الحجاز سافر إلى جدة ليطلب سلفة بمقدار خمسين ألف جنيه إسترليني من تجار هذه المدينة على أن تسدَّد لاحقًا من إيرادات الجمارك بإعفاء كل تاجر شارك في هذه العملية من دفع الرسوم الجمركية المطلوبة منه إلى أن يستوفي المبلغ الذي قدمه وتؤكد الرسالة أن الأمير فيصل لم يتمكّن من جمع سوى نصف المبلغ المطلوب بسبب كساد التجارة في جدة آنذاك. وبالرغم من كل ذلك فإن أهالي الحجاز لم يفقدوا الأمل، خاصة عند قرب قدوم الملك عبدالعزيز آل سعود إلى مكة المكرمة؛ لما يمكن أن يقرره من مشاريع كبيرة تعود بالنفع على العباد والبلاد.

وفي هذا السياق تشير هذه الرسالة الأخيرة إلى أن شكيب أرسلان نصح رجل الأعمال خالد القرقني بالعمل على إنجاح أربعة مشاريع اقتصادية كبيرة، عزمت مملكة الحجاز ونجد وملحقاتها على القيام بها وهذه المشاريع هي: إنشاء محطات اتصال لاسلكي جديدة، ومشروع إنارة جدة ومكة المكرمة كهربائيا، وإنشاء ميناء وبناء الأرصفة في جدة، وشراء قوارب ليستخدمها جهاز خفر السواحل

بالبلاد. وبعد التقاء كاتب هذا التقرير بالقرقني وتباحثه معه حول هذه المشاريع الاقتصادية، أبدى هذا الأخير رغبة كبيرة في العمل مع مؤسسات فرنسية؛ إذ اقترح الاتصال بها لحثها على تقديم عروضها. وفي خاتمة الرسالة يعرب كاتبها عن انطباعه بأن خالد القرقني يبدو على اطلاع واسع بالمشاريع الكبيرة التي تعتزم حكومة المملكة القيام بها، وأنه "يمكن أن يقوم بدور الوسيط بين المؤسسات الفرنسية وسلطات هذا البلد، ويكون بذلك مفيدا لفرنسا".

وكدليل واضح على جديته ورغبته في التعامل مع مؤسسات فرنسية، أرسل خالد القرقني يوم ٥ أبريل ١٩٣٠م طلبا رسميا إلى القائم بالأعمال الفرنسي في جدة ضمَّنه مجددًا طلبه التوسط لدى المؤسسات الفرنسية بشأن تلك المشروعات، ويقترح إيفاد خبراء ومهندسين فرنسيين إلى جدة لدراسة المشروعات في المكان نفسه، ويطلب أيضا تسليمه عرض أسعار مغر ومناسب لتزويد المملكة بالإسمنت الفرنسي بكميات كبيرة، تسمح لشركة النقل البحري الفرنسية بنقل الحمولة، وإحداث خط ملاحة بحرية فرنسي دائم نحو جدة.

KHALID EL-GARGANI

خالد القرقني

مكة — جدة «الحجاز»

La Mecque le 5 avril 1930

Consulat de France de Djeddah.
Djeddah

Monsieur le Consul,

Je me permets de vous adresser cette lettre pour répéter ma prière par écrit à l'égard de votre intervention auprès des maisons Françaises pour les questions suivantes :

1o.- Pour l'envoi de deux Ingénieurs spécialistes de la part des sociétés qui désireraient concourir à la construction du centrale électrique et pour la construction du port de Djeddah pour étudier les deux questions sur place.

Bien entendu, ces deux questions sont séparées l'un de l'autre.

Le Gouvernement du Hidjaz est disposé à payer les frais de voyage, aller et retour, une mensualité - à convenir - pour six mois pour l'Ingénieur qui viendra à étudier et élaborer un plan complet pour la construction du port ou du quai selon le désir du Gouvernement.

L'Ingénieur doit porter à ses propres frais et risques tous les instruments nécessaire pour cette étude et doit présenter le cahier de charges et les plans de ses travaux dans le délai de six mois.

Le Gouvernement du Hidjaz reste libre d'ouvrir une adjudication pour la construction du port ou d'exécuter le travail pour son propre compte.

Dans ce cas l'Ingénieur s'engage à diriger les travaux pour le compte du Gouvernement, touchant une mensualité comme son simple employé, se soumettant dans toutes les questions aux ordres du Gouvernement.

J'ajouterais comme opinion personnelle de suggérer à la société entrepreneuse, pour fortifier sa position de faire sa proposition, établissant par avance la mensualité et les frais de son ingénieur et s'engageant de ne toucher cet argent qu'en cas que l'affaire sera adjugée à une autre firme ou en cas d'exécution du travail par le Gouvernement même.

Quant à l'Ingénieur d'électricité, le Gouvernement ne s'engage à lui accorder rien. Il doit venir faire ses études aux frais de la société qui l'envoie et n'aura rien à demander du Gouvernement.

2o.- De me faire avoir des offres pour des bateaux gardes de côtes en bon état pour les présenter au Gouvernement sans aucun engagement de la part du Gouvernement.

3o.- De m'obtenir une offre du ciment avec un prix convenable qui me permet à engager le Gouvernement pour une forte quantité et de cette manière on pourra assurer à une société de navigation Française à toucher le port de Djeddah couvrant de ce fret les frais d'abordage des bateaux jusqu'au développement de l'exportation Française par la création de cette ligne.

Vous présentant mes remerciements anticipés, veuillez agréer, Monsieur le Consul, mes salutations les plus distinguées.

ومن خلال الرسالة التي بعث بها مدير قسم التصدير في شركة السيارات الفرنسية بيجو (Peugeot) يوم ٢٢ أبريل ١٩٣٠م، إلى القائم بالأعمال الفرنسي في جدة، يتضح أن خالد القرقني يصرّ

على أن يكون وكيلا للشركات الفرنسية في الحجاز؛ فقد طلب ذلك المدير تزويده بمعلومات حول حجم مؤسسته، وكيفية تنظيمها الفني والتجاري بالإضافة إلى إمكاناته المالية والسمعة التي يتمتع بها في الأوساط التجارية والمالية المحلية، وإن كان ينوب في الحجاز عن شركات أجنبية أخرى متخصصة في صناعة السيارات.

٢- التعاون الزراعي بين المملكة وفرنسا:

وزارة الخارجية
المكتب الخاص
Consulat de France à Djeddah
Arrivé le ... N° ...
Répondu le ... N°
[illegible] ربيع الاول ١٣
عزيزي المسيو [illegible]
عهد الي ان ارجو من سعادتكم التكرم بمساعدة خاصة بمسألة زراعية وذلك انه اتصل بعلم جلالة الملك ان حكومتكم تستعمل بعض انواع البذور لغرسها في الاماكن الرملية القاحلة لتثبيت الرمال ومنع هبوبها على المزروعات واتلافها وانه في الامكان — الاستفادة من هذه البذور في بعض المناطق الرملية في بلاد جلالته . ولذلك فانني ارجو كم اشعاري بعد الاستفسار من الجهات المختصة عما اذا كان هنالك بذر او غراس من هذا القبيل ... وعما اذا كان في الامكان تدارك كمية وافية منه مع بعض التفاصيل عن كيفية غرسه والعناية به ..
وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .
فؤاد حمزة

الوثيقة رقم ١: رسالة وكيل وزارة خارجية مملكة الحجاز ونجد وملحقاتها إلى القائم بالأعمال الفرنسي بشأن الحصول على بعض أنواع البذور من فرنسا.

إن الحنكة السياسية التي يتمتع بها الملك عبدالعزيز رحمه الله جعلته يستنتج أن تطوير القطاع الزراعي واستصلاح الأراضي والتنقيب عن المياه الصالحة للري هي من أنجع الوسائل التي تساعد على الاستقرار والتخلي تدريجيا عن حياة البداوة والترحال التي كانت تميز سكان الجزيرة العربية كافة، وفي هذا السياق كلَّف جلالته فؤاد حمزة وكيل وزارة خارجية مملكة الحجاز ونجد وملحقاتها بإرسال رسالة إلى القائم بالأعمال الفرنسي في جدة، يطلب فيها النظر في إمكان الحصول من فرنسا على بعض أنواع بذور النباتات التي من شأنها أن تتناسب مع الأراضي الرملية الجافة في الحجاز (انظر الوثيقة العربية ذات الرقم ١).

ويفيد هذا القائم بالأعمال الفرنسي وزارته أن الأراضي التي يعنيها فؤاد حمزة تقع بين جدة ومكة المكرمة، وأن المهندس الأمريكي كارل تويتشل (Karl Twitchell) استنتج خلال بعثته الهادفة إلى

مجلة فصلية محكمة تصدر عن دارة الملك عبدالعزيز
العدد الأول المحرم ١٤٣٢هـ، السنة الثامنة والعشرون
الدارة

البحث عن طبقات المياه الجوفية في الحجاز أن تلك الطبقات موجودة بالفعل بشكل يسمح بالريّ وباستصلاح العديد من الأراضي القاحلة.

وفي هذا السياق نلحظ أن انشغال الملك عبدالعزيز بالحرب التي فرضها الإمام يحيى على المملكة لم يمنعه في التفكير في مواصلة بناء دولته الفتية؛ فقد أرسل فؤاد حمزة وكيل وزارة الخارجية السعودية إلى القائم بالأعمال الفرنسي في جدة رسالة مؤرخة في ٢٧ محرم ١٣٥٣هـ الموافق ١١ مايو ١٩٣٤م، تعلمه بأن المملكة ترغب في مساعدة فرنسية ثانية لإدخال زراعة الزيتون والبرتقال وبعض الأنواع الأخرى من الفواكه والأشجار المثمرة بالإضافة إلى القمح فيها (انظر الوثيقة العربية ذات الرقم ٢).

المملكة العربية السعودية
عدد ......
في ٢٧ المحرم سنة ١٣٥٣
الموافق ١١ مايو ٩٣٤

عزيزي المسيو ميغري،
ان الحاج عمر بن ... من اهالي تونس سيسافر الى تونس لاجل جلب اربعين الى خمسين الف عرق زيتون، وخمسمائة شجرة من انواع البرتقال ومثلها تقريبا من اشجار الفواكه المختلفة وكمية قليلة من بذور القمح لاجل تجربة زراعتها في هذه البلاد ولتعليم الاهالي الاصول المتبعة في الزراعة في المغرب.
ولذلك فانني ارجو من سعادتكم التكرم بمساعدته والايعاز به الى الجهات المختصة من اجل ذلك ولمساعدته على جلب هذه الاشياء مع عشر عائلات مغربية تقوم بتدريب اهل هذه البلاد على العمل المذكور.
ولي الامل في ان سعادتكم تتفضلون بعمل اللازم.
وتفضلوا بقبول فائق تحية واحترام
المخلص
فؤاد حمزة

الوثيقة رقم ٢: رسالة وكيل وزارة خارجية مملكة الحجاز ونجد وملحقاتها إلى القائم بالأعمال الفرنسي تتعلق بإدخال زراعة بعض الغراسات من الحجاز.

وقد رد الوزير المفوض المنتدب إلى المقيمية العامة الفرنسية في تونس على وزارة الخارجية الفرنسية في رسالته ذات الرقم (١٠٤٥) والمؤرخة في ٩ أغسطس ١٩٣٤م بالتأكيد على أنه يتعذر توفير ذلك العدد المطلوب من شتلات الزيتون في تونس، بالإضافة إلى أن الطلب لا يتوافق مع موسم زراعة الأشجار المثمرة بأنواعها المختلفة والذي يمتد بين شهري ديسمبر ويناير من كل سنة. ومن جهته وفي رسالته ذات الرقم (٣٢) المؤرخة يوم ٢٢ أغسطس ١٩٣٤م أبلغ وزير

الخارجية الفرنسي القائم بالأعمال الفرنسي في جدة تلك المعلومات، وطلب منه إبلاغها شفويا إلى وكيل وزارة خارجية مملكة الحجاز ونجد وملحقاتها، وختم تلك الرسالة بالإعراب عن أمله في أن تعدل الحكومة السعودية عن إيفاد المدعو الحاج عمر بن فرج إلى تونس؛ لأن المهمة الموكولة له كما يقول: "لا يمكن أن تحقق النتائج المرجوة".

٣- التعاون المصرفي بين المملكة وفرنسا:

بعد أن كانت العمليات البنكية الخاصة بالرعايا الفرنسيين من مسلمي المغرب العربي وأفريقيا مقتصرة على فتح فرع مؤقت طيلة فترة الحج فحسب، وهو إجراء كان ينظمه سنويا المصرف العقاري الجزائري والتونسي بالتنسيق مع أحد البنوك الهولندية التي لها فرعٌ دائم في الحجاز، ونعني به (NEDERLANDSCHE HANDEL MAATSCHAPPIJ)، اقترح القائم بالأعمال الفرنسي في جدة على وزارة الخارجية الفرنسية في شهر أبريل ١٩٢٩م، حثّ أصحاب رؤوس الأموال الفرنسيين على إنشاء بنك فرنسي يتولى خاصة القيام بجميع العمليات البنكية التي يحتاجها هؤلاء الحجيج أثناء أدائهم لمناسكهم الدينية في الحجاز؛ وقد ردّت الوزارة على هذا الطلب في برقيتها ذات الرقم (١٤) الصادرة يوم ١ مايو ١٩٢٩م بأنها لا ترى مانعًا في قيام هؤلاء المستثمرين الفرنسيين بإنشاء مصرف حكوميّ، إذا التقت مصلحتهم الخاصة مع ذلك الإنجاز، ولهذا السبب طلبت الوزارة تزويدها ببعض المعلومات الإضافية والدقيقة حول هذا المشروع الاستثماري لإبلاغ المؤسسات المالية الفرنسية بها حتى تساعدها على اتخاذ القرار المناسب.

غير أنه - ومن خلال الوثائق التاريخية الفرنسية محل الدراسة - يمكن لنا الجزم بأن ذلك المشروع لم يكتب له الإنجاز؛ إذ

فيها رسالة صادرة بتاريخ ٢٢ مارس ١٩٣٠م عن رئيس مجلس إدارة المصرف العقاري الجزائري والتونسي إلى وزير الخارجية الفرنسي يعلمه فيها بأن مؤسسته قررت إيفاد بعثة أخرى إلى جدة بمناسبة حلول موسم الحج لتلك السنة؛ وذلك لتسهيل العمليات البنكية التي يقوم بها الرعايا الفرنسيون من المسلمين، ويطلب منه بناء على ذلك الإيعاز إلى رئيس البعثة الدبلوماسية الفرنسية في جدة تسهيل مهمة تلك البعثة، وقد بدا لنا منها أن ذلك البنك حرص على القيام بالعمل نفسه عند قرب انطلاق مواسم الحج المتوالية، ومما يؤكد ذلك رسالة الشكر التي بعثها وزير الخارجية الفرنسي إلى نائب رئيس مجلس إدارة المصرف العقاري الجزائري والتونسي بتاريخ ٢٤ أغسطس ١٩٣٤م والتي يثني فيها على ما يتمتع به المسؤول عن الخدمات المالية للمصرف في الحجاز أثناء فترة الحج من كفاءة وإخلاص، ويقترح إبقاء هذه البعثة المالية إلى الحج المقبل لمدة ستة شهور إضافية للاستفادة من الآثار الإيجابية للسمعة الحسنة التي أصبح يتمتع بها لدى زبائنه الجدد من الأهالي المحليين والذين يكثر عددهم من سنة إلى أخرى. وقد ردّ ذلك المسؤول في البنك على الطلب الذي تقدم به الوزير في رسالته الصادرة يوم ٢٨ أغسطس١٩٣٤م بأن الأمر موكول إلى مجلس إدارة المصرف الذي له كل الصلاحيات لاتخاذ مثل هذه القرارات.

نظام الجنسية السعودي وموقف فرنسا منه:

لقد اقتضت ضرورات بناء ودعم ركائز الدولة السعودية الحديثة إصدار مجموعة من الأنظمة واللوائح الجديدة التي ترمي في مجملها إلى تأسيس وترسيخ تقاليد تنظيمية وإدارية جديدة تساعد على إحلال دولة النظام والمؤسسات، ومن بين تلك الأنظمة ما يتعلق بشروط منح الجنسية السعودية لمستحقيها. وهذه المسألة شكلت أحد

نقاط الجدل والتفاوض المضني بين مملكة الحجاز ونجد وملحقاتها وبين فرنسا أثناء صياغة معاهدة الصداقة والتعاون بين البلدين، إذ إن فرنسا نصَّبت نفسها وصيًا على من تسميهم بـ "مواطني أفريقيا الفرنسية" المسلمين الذين قرروا الإقامة الدائمة في الحجاز بأن كلَّفت طاقمها الدبلوماسي - وخاصة مندوب القنصلية الفرنسية في جدة إلى مكة المكرمة والمدينة المنورة وأمين الرباط المغاربي فيها حيث كانت تقيم وفود حجيج شمال أفريقيا الرسمية والبعثة الطبية المرافقة لها- بتتبع تلك الحالات حالة حالة في محاولة لثني أصحابها عن عزمهم أو على الأقل لتسجيلهم في سجلات القنصلية الفرنسية المعدة لهذا الغرض بصفتهم مواطنين يقرون بالتبعية لها؛ وبناء على ذلك حرص القائم بالأعمال الفرنسي في جدة على مد وزارته بكل معلومة تتعلق بهذا الأمر؛ وذلك عملا بتوجيهات السلطات العليا في بلاده، من ذلك الرسالة التي وجهها ذلك القائم بالأعمال إلى وزارة خارجية بلاده بتاريخ ١٨ ديسمبر ١٩٢٩م والتي تتضمن ترجمة إلى اللغة الفرنسية لرسالة وجهها له فؤاد حمزة وكيل مدير الشؤون الخارجية في حكومة الحجاز ونجد وملحقاتها والمتعلقة بقبول منح الجنسية الحجازية والنجدية لأحد الرعايا القادمين من شمال أفريقيا (انظر الوثيقة العربية ذات الرقم ٣).

١٩٢٩ ١٦/١٢

حضرة صاحب السعادة نائب قنصل حكومة الجمهورية الفرنساوية بجدة

أتشرف بإحاطة سعادتكم [illegible] الرعية التابعة لحكومة الجمهورية الفرنساوية والمسجلة لديكم تحت رقم ٣٠٢ بتاريخ ١٢/٢/١٩٢٦ قد تقدم للحكومة المحلية هنا طالبًا الالتحاق بالتابعية الحجازية بعد تنازله القطعي عن التابعية الفرنساوية وتقديمه وثائقها الرسمية وثبوت استحقاقه لنوال التابعية الحجازية بموجب نظامها الخاص قد منح وثيقتها الرسمية وأصبح من أفراد رعايا الحكومة الحجازية.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام.

وكيل مدير الشؤون الخارجية
فؤاد حمزة

الوثيقة رقم ٣: رسالة وكيل مدير الشؤون الخارجية في مملكة الحجاز ونجد وملحقاتها إلى القائم بالأعمال الفرنسي بشأن قبول منح الجنسية الحجازية والنجدية لأحد الرعايا القادمين من شمال أفريقيا

وفي برقيته ذات الرقم (٢٥) الصادرة بتاريخ ٩ أبريل ١٩٣١م إلى وزارة الخارجية الفرنسية يطلب القائم بالأعمال الفرنسي في جدة، وقت قيامه بالتفاوض مع حكومة الحجاز ونجد وملحقاتها لصياغة

مجلة فصلية محكمة تصدر عن دارة الملك عبدالعزيز، العدد الأول المحرم ١٤٣٢هـ، السنة الثامنة والعشرون
الدارة

مشروع معاهدة صداقة معها، وتوضيحات حول وجوب تسجيل كل فئات مواطني أفريقيا الشمالية القادمين إلى الحجاز في سجلات قنصليته أم لا؟ خاصة، وأنهم ينقسمون إلى ثلاث فئات رئيسة، وهذه الفئات هي:

١ - المغاربة المولودون في شمال أفريقيا الذين استقروا في الحجاز قبل الحرب العالمية الأولى والمسجلون في دفاتر وسجلات القنصلية الفرنسية في جدة.

٢ - الأطفال المغاربة المولودون في الحجاز قبل الحرب العالمية الأولى باستثناء الأطفال الذين آباؤهم غير مسجلين في دفاتر وسجلات القنصلية الفرنسية في جدة.

٣ - جميع المغاربة القادمون إلى الحجاز بعد الحرب العالمية الأولى سواء كانوا مسجلين في القنصلية أم لا.

وتجيبه الوزارة في برقيتها ذات الرقم (٢١) الصادرة بتاريخ ١٣ أبريل ١٩٣١م أنه يتعين على القنصلية الفرنسية في جدة العمل على تسجيل ثلاث فئات من مواطني أفريقيا الشمالية القادمين إلى الحجاز في سجلات تلك القنصلية، بوصفهم من الرعايا الفرنسيين؛ وهذه الفئات الثلاث هي:

١ - المغاربة المسجلون في القنصلية الفرنسية في جدة عام ١٩١٤م.

٢ - المغاربة الذين كانت لديهم إحدى الجنسيات التونسية أو الجزائرية أو المغربية عندما قرروا الإقامة في الحجاز بغض النظر عن تاريخ هذه الإقامة وأماكن ولادتهم، سواء كانوا مسجلين أو غير مسجلين في القنصلية.

٣ - الأطفال المغاربة المولودون في الحجاز من الفئتين السابقتين مهما كانت تواريخ ولادتهم سواء كان آباؤهم مسجلين أم غير مسجلين في القنصلية.

ومن الواضح أنه من خلال تلك الوثيقة أن الحكومة الفرنسية لم تهمل أي فئة من فئات مواطني أفريقيا الشمالية المقيمين في الحجاز، وصممت على أن تشملهم جميعا عملية منحهم جنسيتها، وهو أمر رفضته برمته حكومة الحجاز ونجد وملحقاتها، ويتضح ذلك من خلال البرقية ذات الرقم (٣٢-٣٣) الصادرة عن قنصل فرنسا في جدة إلى وزارة الخارجية الفرنسية التي أكد فيها أن فؤاد حمزة عبر له عن أسف حكومة مملكة الحجاز ونجد وملحقاتها لاستحالة استجابتها للمطالب الفرنسية التي تريد فرض نظمها المحلية التي جاء بها قانون الجنسية الفرنسي؛ وقد تركت حكومة الحجاز ونجد وملحقاتها المجال مفتوحا لحل كل الحالات الفردية بشكل ودي بينها وبين القنصلية الفرنسية في جدة.

غير أن هذه الأفكار لم تَرُقْ للجانب الفرنسي الذي عدَّ - في البرقية ذات الرقم (٢٦-٢٧) الصادرة عن وزير الخارجية الفرنسي إلى القائم بالأعمال الفرنسي في جدة بتاريخ ٢٨ أبريل ١٩٣١م - اقتراحات فؤاد حمزة "تعبر عن تباين واضح في موقف الحكومتين"، وأن حكومة الحجاز ونجد وملحقاتها " تريد أن تستأثر وحدها بالاستفادة من المعاهدة التي يتم التفاوض بشأنها" وبناء على ذلك التقييم أمرت القائم بالأعمال الفرنسي في جدة أن يوقف المفاوضات إلى حين تزويده بتعليمات جديدة.

وفى انتظار وصول تلك التعليمات طلب ذلك القنصل في رسالته ذات الرقم (٧٩) بتاريخ ٢ مايو ١٩٣١م من مندوب القنصلية الفرنسية في جدة إلى مكة المكرمة وأمين الرباط المغاربي فيها أن يسارع في إعداد قائمة سرية تتضمن أسماء المغاربة المعنيين بالتسجيل في القنصلية الفرنسية مع وجوب تدوين كل وثائق ثبوت الهوية التي بحوزة كل واحد منهم وتاريخ وصوله إلى الحجاز أو ولادته فيه، وقد

أبلغ ذلك القنصل وزير الخارجية الفرنسي في برقيته ذات الرقم (٦٢-٦٨) الصادرة في ٢ يونيو ١٩٣١م بنتائج تلك الدراسة؛ إذ يتضح أن عدد المغاربة المقيمين في الحجاز وإلى تاريخ إعداد ذلك التقرير لا يتجاوز (٣٥٤) رب أسرة، من بينهم (٢٥) شخصا فقط مسجلين في دفاتر القنصلية الفرنسية في جدة، وهم موزعون على المدن التالية:

١ - بمكة المكرمة كان يوجد ٩٠ مغاربيًا، من بينهم ١٥ فردًا مسجلين في القنصلية، ويعيلون ٥٠٠ شخص آخرين بين نساء وأطفال، بالإضافة إلى ٣٨ شخصًا آخرين يعيشون في ظروف صعبة وبمفردهم بمكة.

٢ - وفي جدة كان يقيم ٣١ رب أسرة مغاربيًا، من بينهم ٨ أشخاص فقط مسجلين في القنصلية، ويعيلون ٧٥ فردًا آخرين.

٣ - أما في المدينة المنورة فإنه كان يعيش ٢٣٢ رب أسرة بصحبة ١٣١٤ شخصًا آخرين بين نساء وأطفال، ومن بينهم شخصان فقط مسجلان في كشوف القنصلية، وينحدر أغلبهم (٩١ رب أسرة) من أصول جزائرية والبقية هم من التونسيين (٥٦ فردًا) ومن سكان المغرب (٨٥ شخصًا).

ويشير القنصل الفرنسي في جدة أيضا إلى أنه بالرغم من أن أغلب هؤلاء المغاربة القاطنين في الحجاز، وخاصة الذين يوجدون بالمدينة المنورة، يمتلكون أوراق هوية فرنسية لا يرغبون في تسجيل أسمائهم في دفاتر القنصلية الفرنسية في جدة؛ لأنهم "لا يرون أيّ فائدة من تلك العملية خاصة وأنه يمكن أن تسبب لهم مصاعب، وأن أغلبهم (٧٥٪ منهم) استقروا بصفة نهائية ودائمة هناك وأصبحوا إما من أصحاب الأملاك والعقارات أو يشغلون مناصب حكومية"؛ وبناء على ذلك فإن القنصل الفرنسي في جدة يلفت انتباه وزارته إلى أن إصرار فرنسا على تسجيل المغاربة في سجلات القنصلية بطريقة

تعسفية وأحادية الجانب يمكن أن ينتج عنها نتائج وخيمة تتعارض مع المصالح الفرنسية بدفع هؤلاء الرعايا إلى طلب الجنسية الحجازية، خاصة وأن الأنظمة واللوائح المحلية سارية المفعول، حتى في تلك الظروف، تمنع الأجانب من امتلاك العقارات، بالإضافة إلى أن السلطات المحلية ممثلة في كل من فؤاد حمزة ويوسف ياسين اللذين تباحث معهما قنصل فرنسا في جدة حول هذا الموضوع مصرة على عدم تقديم أي تنازلات لفرنسا، وينصح ذلك القنصل وزارته بضرورة المحافظة على الوضع الراهن، ويشير هنا إلى أن قنصليته تواصل تسجيل كل من يتقدم بطلب في ذلك الخصوص، كما يذكرها بأن بريطانيا وهولندا، اللتين كان لهما أكبر الجاليات في الحجاز، تقوم بالعمل نفسه أيضا.

وبما أن الحجج والبراهين جميعها التي ساقها ذلك القنصل الفرنسي كانت مبررة ومقنعة إلى أبعد الحدود فإن وزارة الخارجية الفرنسية أشارت إليه في برقيتها ذات الرقم ٣٥-٣٧ والصادرة يوم ٧ يونيو ١٩٣١م بأنها "تراجعت عن موقفها السابق بشأن مسألة جنسيات المغاربة المقيمين في الحجاز وعن المطالبة بتسجيلهم في سجلات فرنسية"، وتطلب منه الوزارة أن يعلل ذلك التراجع بأنه "بادرة فرنسية جديدة لإثبات حسن النية"؛ وبذلك أزيلت أهم عقبة كانت تحول دون التوقيع على معاهدة الصداقة بين حكومة مملكة الحجاز ونجد وملحقاتها وبين فرنسا.

معاهدة الصداقة والتعاون الثنائي بين المملكة وفرنسا:

كما رأينا في الفقرة السابقة، فقد مرت المفاوضات بين حكومة مملكة الحجاز ونجد وملحقاتها وبين فرنسا الرامية إلى إبرام معاهدة صداقة وتعاون ثنائي بظروف صعبة بسبب تشبّث فرنسا بإقحام فصول مشابهة للاتفاقيات التي وقعت عليها المملكة مع دول

أجنبية أخرى مثل بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية ضمن معاهدة المملكة وفرنسا، بالإضافة إلى إصرار هذه الأخيرة على إقحام مواضيع تتعلق بالسيادة الوطنية ضمن تلك المعاهدة على غرار مسألة الرق والأوقاف الإسلامية وجنسية المغاربة الذين اختاروا الإقامة في مملكة الحجاز ونجد وملحقاتها والتمتع بحق المواطنة فيها؛ لأن فرنسا كانت تعدهم من رعاياها، لأنه يفترض أنهم مسجلون في سجلاتها القنصلية، بالإضافة إلى سعي فرنسا إلى إلحاق مشروع الاتفاقية النجدية السورية بالمعاهدة الأصلية. ونلحظ في هذا الصدد أن فرنسا قد جعلت من تمسكها بتلك المسائل التي لا تعنيها مباشرة مجالا للمناورة السياسية لجني منافع ومكاسب أكثر جدوى بالنسبة لها؛ فعلى سبيل المثال لا الحصر أشارت وزارة الخارجية الفرنسية إلى القائم بالأعمال الفرنسي في جدة من خلال رسالتها ذات الرقم (٧٣) والصادرة بتاريخ ٢٠ نوفمبر ١٩٣٠م إلى أنه "تم تجاوز النقطتين اللتين كانتا تقفان في طريق موافقة الحكومة (الفرنسية) على المادتين ٦ و ٩ والمتعلقتين بالجنسية وبالرق"، وتشير الوزارة أن "تخلي فرنسا عن هاتين النقطتين ينبغي أن يتبعه تنازل من حكومة مملكة الحجاز ونجد وملحقاتها عن مسألة الأوقاف المغربية؛ لأن موضوعها ذو حساسية خاصة ويقتضي دراسة خاصة، ومنفصلة عن المعاهدة يشترك فيها المعنيون من دول المغرب العربي" ؛ وهذا يعني عمليا أن فرنسا ترغب في عدم تمكين السلطة المحلية من الإشراف الفعلي والمباشر على تلك الأوقاف حتى تجعل منها ذريعة للتدخل في مسائل أخرى بالحجاز، وتضيف الوزارة في هذه الرسالة أن "توقيع هذه الاتفاقية يظل مرتبطا بتوقيع الاتفاقية السورية-النجدية".

وقد جمعت وزارة الخارجية الفرنسية ما يكفي من معلومات حول الطريقة التي عالجت بها بريطانيا مسألة الأوقاف الهندية في

الأراضي المقدسة الإسلامية في المعاهدة الحجازية النجدية البريطانية التي أبرمت في مايو ١٩٢٧م، إذ إن السفير الفرنسي في لندن - وفي ردّه على رسالة وزارة الخارجية الفرنسية رقم ١٦٦٠ والمؤرخة في ١٠ نوفمبر ١٩٣٠م- أشار في رسالته ذات الرقم ٥٢٠ بتاريخ ٢٣ نوفمبر ١٩٣٠م والمتضمنة المذكرة رقم E6130/5117/91 الصادرة عن وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٢٠ نوفمبر ١٩٣٠م أن الحكومة البريطانية أجابت الملك عبدالعزيز الذي طلب معلومات من الحكومة البريطانية عن الأوقاف الهندية والحقوق التي يمكن لحكومته المطالبة بها أنها على استعداد للنظر في استشارات صادرة عن الحكومة الحجازية النجدية متعلقة بمسألة هذه الأوقاف، بالرغم من أنها لا تتدخل في الشؤون الدينية، وعلى الرغم من أن القانون البريطاني لا يعترف بالمحاكم الشرعية في الهند.

وبعد مفاوضات شاقة بين الطرفين تم الاتفاق خلال شهر أكتوبر ١٩٣١م على الصيغة النهائية للتعديلات التي أدخلت على النص النهائي للاتفاقية بين مملكة نجد والحجاز وملحقاتها وبين فرنسا، وانكب الطرفان على تسوية بعض الأمور الشكلية المتعلقة بالتحرير النهائي لأصول المعاهدة وملحقاتها وترجمتها إلى اللغة العربية، بالإضافة إلى دراسة مقترحات تتعلق بمنح بعض الأوسمة الفخرية الفرنسية لبعض الشخصيات الحجازية والنجدية بمناسبة التوقيع على المعاهدة؛ وفي هذا الصدد اقترح القائم بالأعمال الفرنسي في جدة في برقيته ذات الرقم (٨٩) والموجهة إلى وزارة الخارجية الفرنسية بتاريخ ١٦ أكتوبر ١٩٣١م منح وسام جوقة الشرف برتبة قائد للأمير فيصل بن عبدالعزيز آل سعود نائب الملك في الحجاز ووزير الخارجية، ووسام جوقة الشرف برتبة ضابط ليوسف ياسين مستشار الملك عبدالعزيز آل سعود، ولفؤاد حمزة وكيل وزارة الخارجية، كما يقترح هذا القائم بالأعمال الفرنسي في جدة أن تضع

الوزارة تحت تصرفه وسام التعليم العام برتبة ضابط ووسام الأكاديمية ليمنحها لعدد من كبار مساعدي الأمير فيصل بن عبدالعزيز وكذلك مساعدي فؤاد حمزة؛ إلا أنه يرى أن الصعوبة تكمن في اختيار الوسام المناسب للملك عبدالعزيز خاصة وأنه يحمل أرفع أوسمة حكومة الهند البريطانية؛ ويختم برقيته بالتأكيد على أن مملكة الحجاز ونجد وملحقاتها لا تتوفر حتى ذلك التاريخ على أوسمة وطنية. غير أن وزارة الخارجية الفرنسية ردت عليه في برقيتها ذات الرقم (٥٣) والتي أرسلتها له بتاريخ ١٧ أكتوبر ١٩٣١م أن منح مجموعة من الأوسمة الرفيعة التي قد لا يحرص أصحابها حتى على حملها يبدو أمرًا غير مناسب، وفي المقابل تقترح الوزارة الاكتفاء بوسام جوقة الشرف ووسام السعفة أو الامتناع عن منح هذه الأوسمة بالمرة .

وما أن تمت تسوية العديد من المسائل الشكلية حتى بادر ذلك الديبلوماسي الفرنسي بإعلام وزارته في البرقية ذات الرقم (٩٨) والتي أرسلها لها بتاريخ ٢ نوفمبر ١٩٣١م أن الملك عبدالعزيز آل سعود فوَّض الأمير فيصل النائب العام في الحجاز ووزير الخارجية للتوقيع معه على المعاهدة بين فرنسا ومملكة نجد والحجاز وملحقاتها، وعلى الاتفاقية بين مملكة نجد والحجاز وملحقاتها وسوريا ولبنان. وفي يوم ١٠ نوفمبر ١٩٣١م نقل المفوض السامي الفرنسي في بيروت بالوكالة برقية القائم بالأعمال الفرنسي في جدة التي تفيد بأنه وقع صبيحة ذلك اليوم مع الأمير فيصل بن عبدالعزيز آل سعود على هاتين الوثيقتين.

وفي رسالته ذات الرقم (٧٨) والمؤرخة في ١٢ نوفمبر ١٩٣١م - والتي ضمنها النصوص الأصلية للمعاهدة بين فرنسا ومملكة الحجاز ونجد وملحقاتها والاتفاقية بينها وبين سوريا ولبنان ونسخة من

تفويض الأمير فيصل بن عبدالعزيز آل سعود للتوقيع باسم الملك عبدالعزيز آل سعود بالإضافة إلى البروتوكول الذي يحصي الوثائق الموقعة والبلاغ الرسمي الذي أرسلته حكومة الحجاز ونجد وملحقاتها إلى ممثلي مختلف الدول في جدة يوم التوقيع- حرص القائم بالأعمال الفرنسي في جدة على إخبار وزارة الخارجية الفرنسية بأنه عقب حفل التوقيع على الوثيقتين أقام الأمير فيصل مأدبة عشاء على شرفه، كما أخبرها بأن الحكومة الحجازية النجدية ترغب في الاتفاق على موعد نشر نصي المعاهدة والاتفاقيتين المذكورتين.

وبما أن مسألة تقديم الأوسمة والدروع الفرنسية لبعض الوجوه السياسية النجدية والحجازية لم يتم حسمها خلال تلك المناسبة؛ فإن القائم بالأعمال الفرنسي في جدة أرسل يوم ١٤ نوفمبر ١٩٣١م برقية عاجلة جدًا إلى وزارة الخارجية الفرنسية يقترح فيها منح كل من فؤاد حمزة ويوسف ياسين وسام جوقة الشرف برتبة ضابط وتزويده بوسامين مرصعين للرد على مجاملة الملك عبدالعزيز الذي قدَّم له ولمساعديه هدايا قيمة تتمثل في سيف محلي جميل ومعاطف وسجادات قيمة؛ وقد استجابت وزارة الخارجية الفرنسية لهذا الطلب، إذ إنها ردت عليه في برقيتها ذات الرقم (٢) والصادرة يوم ٥ يناير ١٩٣٢م بأنها قررت - وبمقتضى المرسوم المؤرخ في ٢٣ ديسمبر ١٩٣١م- تسمية فؤاد حمزة ويوسف ياسين ضابطي جوقة الشرف؛ وقد تم نشر نصي المعاهدتين بالتزامن

MINISTÈRE DES AFFAIRES ÉTRANGÈRES.
DIRECTION POLITIQUE
LEVANT
2
ANALYSE.
Légion d'honneur à Hamza et Youssef Yassin.

Télégramme.
158
Paris, le 5 Janvier 1932
Le Ministre des Affaires Étrangères
à CHARGÉ D'AFFAIRES DE FRANCE A DJEDDAH

Je réponds à votre télégramme N° 2.
Fouad Hamza et Youssef Yassin ont été nommés officiers de la Légion d'Honneur par décret du 23 Décembre. Les insignes et diplômes vous seront adressés très prochainement ./.

في البلدين يوم ١٢ أغسطس ١٩٣٢م في الجريدة الرسمية الفرنسية وفي جريدة أم القرى.

المهام العلمية والمعلوماتية للفرنسيين بالحجاز:

من خلال الوثائق التاريخية الفرنسية التي اطلعنا عليها يمكن لنا الجزم بأن من المهام الرئيسة للقناصل الفرنسيين الذين يتم تعيينهم في الحجاز أو حتى تلك البعثات الاستكشافية و"العلمية" التي تم إرسالها إلى الجزيرة العربية تلتقي حول هدف أساسي يكاد يكون الدافع الوحيد لشد الرحال إلى هناك ؛ وهذا الهدف يتمثل في جمع أكبر قدر ممكن من المعلومات بشتى أنواعها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والحضارية؛ نظرا للأهمية الإستراتيجية للجزيرة العربية بالنسبة لفرنسا، وكدليل على ذلك الرسالة ذات الرقم (١٦) والتي أرسلها القنصل الفرنسي في جدة إلى وزارة الخارجية الفرنسية بتاريخ ٢ أبريل ١٩٢٩م والتي يعلمها فيها بأنه قرر الموافقة على السماح لأحد أعوانه المسلمين بالعمل مؤقتا كمترجم على ظهر السفينة الحربية الفرنسية "ديانا" والتي "أرسلت إلى خليج العقبة في مهمة جمع للمعلومات"، وذلك بناء على الطلب الذي تقدم به قائد تلك السفينة.

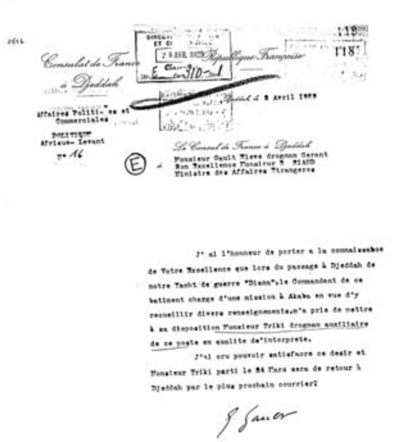
Consulat de France à Djeddah
République Française
Djeddah le 2 Avril 1929
Affaires Politiques et Commerciales
POLITIQUE Afrique-Levant
n° 16
Le Consul de France à Djeddah
Monsieur Gault Eleve drogman Gerant
à Son Excellence Monsieur B. BRIAND
Ministre des Affaires Etrangeres

J'ai l'honneur de porter a la connaissance de Votre Excellence que lors du passage à Djeddah de notre Yacht de guerre "Diana", le Commandant de ce batiment charge d'une mission à Akaba en vue d'y recueillir divers renseignements, m'a prie de mettre à sa disposition Monsieur Triki drogman auxiliaire de ce poste en qualite de interprete.

J'ai cru pouvoir satisfaire ce desir et Monsieur Triki parti le 24 Mars sera de retour à Djeddah par le plus prochain courrier.

ومن الأمثلة الأخرى ذات الدلالة على ما أوردنا يمكن ذكر التقرير ذي الرقم (١٢) والصادر عن قنصل فرنسا في جدة إلى المفتش السامي الفرنسي في بيروت بتاريخ ١٥ يونيو ١٩٢٩م، والذي يتضمن معلومات دقيقة حول عدد وحالة الأوقاف المنسوبة إلى المغاربة والجزائريين

والتونسيين في كل من مكة والمدينة؛ ومما يلحظ في هذا الصدد أن إعداد هذا التقرير تزامن مع المفاوضات الفرنسية مع حكومة مملكة الحجاز ونجد وملحقاتها من أجل التوقيع على المعاهدة بين البلدين.

CONSULAT DE FRANCE
A DJEDDAH

LE 10 AOUT 1929.

DIRECTION
DES
AFFAIRES POLITIQUES
ET COMMERCIALES

SOUS-DIRECTION
D'AFRIQUE ET LEVANT

A.S.
Circonscription
Consulaire à Djeddah.
Titre à donner
à l'agent
Programme d'action.

M. MAIGRET, CONSUL DE FRANCE A DJEDDAH,
A SON EXCELLENCE
MONSIEUR LE MINISTRE DES AFFAIRES ETRANGERES.

En me référant à la note que j'avais remise au Département lors de mon passage à Paris, vers fin Novembre 1927, ainsi qu'au télégramme N°150 P. du 28 Mars 1929 de notre Haut-Commissariat à Beyrouth, j'ai l'honneur de prier Votre Excellence de vouloir bien définir ainsi la circonscription consulaire de Djeddah: toute l'Arabie, depuis la frontière transjordanienne (Akaba exclu) jusqu'à la frontière iraquienne (Koueit inclus). En effet, en dehors de l'époque du pèlerinage, Djeddah et la Mekka, contrôlées étroitement par le fanatisme wahhabite, ne fournissent guère que des informations officieuses ou officielles, c'est-à-dire fort éloignées parfois de la réalité. Pour recueillir des renseignements plus étendus et plus exacts, pour les recouper utilement, il faut aller au Yémen et, surtout, du côté du Golfe Persique vers lequel se dirigent la plupart des caravanes de l'intérieur, car ce sont ces

وبالنظر إلى تجربة قنصل فرنسا في جدة الواسعة في العمل الدبلوماسي، إذ أنه عمل لسنوات عديدة قبل ذلك قنصلاً لفرنسا في بغداد فإنه أعلم وزارة الخارجية الفرنسية في الرسالة التي أرسلها لها يوم ١٠ أغسطس ١٩٢٩م أن تحقيق النجاح التام في عمله يقتضي جعل المنطقة التي تغطيها القنصلية الفرنسية في جدة تشمل كامل الجزيرة العربية بما في ذلك الكويت والمنطقة الممتدة من حدود شرقي الأردن حتى الحدود العراقية باستثناء العقبة، ويبرر ذلك بـ"سيطرة السعوديين التامة على جدة وعلى مكة مما يمكنهم من تسريب المعلومات الرسمية أو شبه الرسمية دون سواها"، وهو ما يحتم عليه - كما يقول - "جمع معلومات أخرى أوسع وأشمل للمقارنة بينها فيما بعد بالسفر إلى اليمن وخاصة إلى الخليج العربي الذي تقصده القوافل القادمة من وسط الجزيرة العربية، إذ إن تجار هذه القوافل يتوفرون على الأخبار الحقيقية الحاصلة في الصحراء والتي بإمكانهم البوح بها بعيدا عن رقابة السعوديين".

إلا أنه يبدو أن رغبة ذلك القنصل في القيام بزيارات دورية إلى الخليج العربي الذي يعده "الواجهة الحقيقية للمملكة والذي تصله الأخبار الأكثر دقة حولها" مما يمكنه من جمع المعلومات المفيدة عن مجريات الأمور في الجزيرة العربية لا تمنعه من إبداء تحفظاته الواضحة تجاه البعثة الاستكشافية للباحثين الفرنسيين: مونتانيو (Montagne) وكولان (Colin)، إذ إنه يرى أن مهمتهما لها طابع سياسي أكثر من الدوافع العلمية "مما قد يثير شكوك السلطات السعودية"، وهو أمر - كما يضيف - يتعارض مع وجود القنصل الفرنسي المعتمد خاصة وأنه "إذا كان الهدف دراسيا في مجالي التاريخ واللغة فإنه الأولى من غيره بذلك؛ نظرا لاهتمامه شخصيا بمثل هذه البحوث". وقد ردت وزارة الخارجية الفرنسية على هذه التحفظات في برقيتها ذات الرقم (٣٨) والصادرة يوم ١٨ نوفمبر ١٩٢٩م بالتأكيد على أن تلك البعثة إلى الحجاز والمكونة من مستعربين مشهود لهما بكفاءتهما العالية قد حصلا على تكليف مسبق من قبل وزارة البحرية الفرنسية لمتابعة أعمالهما في الإطار الذي رسمه معهدا الرباط ودمشق الإسلاميين، وتدعو الوزارة القنصل الفرنسي في جدة للتعاون مع تلك البعثة من أجل مصلحة الطرفين. وفي هذا الإطار نفسه نلحظ أن الرسالة ذات الرقم (١٥٧٣) الصادرة عن المفتش السامي الفرنسي في بيروت بتاريخ ١٨ نوفمبر ١٩٢٩م والموجهة إلى القنصل الفرنسي في جدة وضحت بجلاء حقيقة المهمة التي كلفت بها تلك البعثة المتمثلة في "جمع كل الإشارات التي تمكن من القيام بجرد كامل لتحركات الحركة الدينية الإصلاحية ودراسة التنظيم السياسي والاقتصادي لبلاد ابن سعود"، ويؤكد ذلك المفتش أن "تركيز هذه البعثة سيكون منصبا بالخصوص على دراسة النفوذ الذي يمكن أن يمارسه السعوديون على الحجيج والمسافرين القادمين من شمال أفريقيا".

فرنسا والاحتفال بذكرى اليوم الوطني السعودي:

لقد حرص القائم بالأعمال الفرنسي في جدة على إحاطة وزارة الخارجية الفرنسية علما في البرقية ذات الرقم (١) والتي أرسلها لها يوم ٥ يناير ١٩٣٠م بأن مملكة الحجاز ونجد وملحقاتها ستحتفل يوم ٨ يناير لأول مرة بالذكرى الأولى لليوم الوطني، ويلفت انتباهها إلى أنه بهذه المناسبة يحسن بفرنسا أن تقدم التهاني للقائمين على شؤون البلاد؛ ولم يتأخر رد الوزارة المذكورة، إذ إنها كلفته في البرقية ذات الرقم (١) والصادرة يوم ٧ يناير ١٩٣٠م بتقديم تهاني حكومة الجمهورية الفرنسية إلى الملك عبدالعزيز آل سعود؛ وبدوره أحاط فؤاد حمزة وكيل خارجية مملكة الحجاز ونجد وملحقاتها يوم ٩ يناير ذلك الدبلوماسي الفرنسي علما بأنه تسلم رسالة التهاني تلك وأنه رفعها إلى الملك عبدالعزيز آل سعود، ويشكره والحكومة الفرنسية عليها.

وقد خصص القائم بالأعمال الفرنسي في جدة رسالته ذات الرقم (٣) إلى وزارة الخارجية الفرنسية لوصف الاحتفالات الرسمية التي أقيمت لأول مرة إحياء لذكرى اعتلاء الملك عبدالعزيز آل سعود عرش مملكة الحجاز ونجد وملحقاتها بإشراف الأمير فيصل الذي تلقى التهاني من ممثلي الدول الأجنبية، وحضر عرضا للجيوش النظامية للبلاد، كما حرص على التأكيد بأن الحكومة المحلية سعت إلى إشراك عدد كبير من الصحفيين المصريين في تلك الاحتفالات التي يصفها بـ "الباهرة" على نفقتها الخاصة سعيا لكسب ودهم ولحثهم على التخفيف من نبرة مقالاتهم المتشائمة.

وردا على تلك اللفتة الفرنسية، وبمناسبة اليوم الوطني الفرنسي حرص الملك عبدالعزيز آل سعود على الإبراق مباشرة من الطائف بتهانيه إلى القائم بالأعمال الفرنسي في جدة الذي أعلم كذلك وزارة

مجلة فصلية محكمة تصدر عن دارة الملك عبدالعزيز
العدد الأول المحرم ١٤٣٣هـ، السنة الثامنة والعشرون
الدارة

الخارجية الفرنسية في البرقيتين ذوات الرقمين (٦١ و ٦٢) والصادرتين بتاريخ ١٤ و١٥ يونيو ١٩٣٠م أنه تلقى اتصالا هاتفيا من مكة المكرمة من الأمير فيصل بن عبدالعزيز النائب العام في الحجاز الذي طلب منه إبلاغ الحكومة الفرنسية تهانيه بتلك المناسبة، بالإضافة إلى أن كل الموظفين وأعيان مدينة جدة حضروا حفل الاستقبال الذي أقامه القنصل الفرنسي بهذه المناسبة.

أما في السنة الموالية - أي سنة ١٩٣١م - فإنه - واستنادا إلى رسالة القائم بالأعمال الفرنسي في جدة ذات الرقم (١) إلى وزارة الخارجية الفرنسية والصادرة بتاريخ ١١ يناير ١٩٣١م- فإنه يتضح لنا أنه تم كذلك الاحتفال باليوم الوطني لمملكة الحجاز ونجد وملحقاتها يوم ٨ يناير في جدة بالطريقة نفسها التي اتبعت العام الماضي، إذ نُظّم استعراض عسكري بإشراف الأمير فيصل بن عبدالعزيز وبمشاركة قرابة (٥٠٠) فرد من الجنود النظاميين بالإضافة إلى عدد من الفرسان وهجانة من غير النظاميين، كما شاركت لأول مرة أربع طائرات حربية يمتلكها سلاح الجو لمملكة الحجاز ونجد وملحقاتها وقامت بعرض جوي، وفى المساء أقيمت مأدبة عشاء في قصر الكندرة دعي إليها أعضاء السلك الدبلوماسي والقنصلي المعتمد في جدة.

شاركت لأول مرة أربع طائرات حربية وقامت بعرض جوي

وفي يوم ٩ يناير نظمت بلدية مكة المكرمة في وادي فاطمة الذي يبعد عن جدة نحو (٤٠) كيلومتر حفل استقبال لنائب الملك عبدالعزيز حيث أقيم مخيم استدعي له الممثلون الأجانب، وقد قامت السفينة الحربية الفرنسية بكارا (Baccarat) التي "صادف" وجودها في جدة بالمراسيم اللازمة، وتلقى طاقمها دعوة لحضور مختلف الاحتفالات، وأحيطوا - كما يؤكد القائم بالأعمال الفرنسي في جدة - بعناية السلطات المحلية واهتمامها حيثما حلوا.

اعتراف المملكة بحكومة فرنسا الحرة:

بعد اندلاع الحرب العالمية الثانية سنة ١٩٣٩م شهدت فرنسا أحلك فترة من فترات تاريخها الحديث بعد أن تمكنت الجيوش الألمانية من اكتساح الأراضي الفرنسية وما عقبه من غزو تدريجي للمستعمرات الفرنسية في أفريقيا وآسيا من طرف جيوش المحور، مما دفع بالقوى الوطنية الفرنسية إلى تأسيس اللجنة الوطنية الفرنسية للتحرير الوطني برئاسة الجنرال ديغول، والتي عملت انطلاقا من لندن والجزائر على التنسيق مع الحلفاء لعمليات التحرير للأراضي والمستعمرات الفرنسية من سيطرة ما كان يعرف بـ"حكومة فيشي" المتحالفة مع قوات المحور.

وبعد أن قبلت المملكة العربية السعودية بتعيين ممثّل عن حكومة فيشي في جدة قررت الاعتراف رسميا أيضا باللجًنة الوطنية الفرنسية، ووافقت بذلك على تعيين ممثّل عن هذه اللجنة في جدة؛ وقد جاء ذلك في البرقية الصادرة بتاريخ ٩ يوليو ١٩٤٢م عن حكومة فرنسا الحرة إلى جميع ممثلياتها في الخارج؛ ولإبراز مدى تضامن المملكة مع اللجنة الوطنية الفرنسية وحرص الأمير سعود بن عبدالعزيز ولي العهد في المملكة خلال الزيارة القصيرة التي أداها إلى جدة يوم ١١ ديسمبر ١٩٤٢م على استقبال ممثل اللجنة الوطنية الفرنسية في جدة للتعبير له عن أطيب تمنياته وتمنيات الملك عبدالعزيز آل سعود لحكومة فرنسا الحرة.

غير أن الدعم المعنوي للمملكة العربية السعودية لحكومة فرنسا المحاربة لم يقف عند هذا الحد؛ فقد طلب مندوب فرنسا الحرة في جدة في برقيته ذات الرقم (١٥٦) بتاريخ ١٣ ديسمبر ١٩٤٣م من مفوضية الشؤون الخارجية لفرنسا الحرة أن تنشر عبر الإذاعة والصحافة مضمون اللقاء الذي جمعه يوم ١١ ديسمبر ١٩٤٣م مع

الملك عبدالعزيز آل سعود الذي استقبله بحفاوة بالغة، وقال عنه: إنه صديق شخصي منذ (١٥) سنة، وقال له أيضا، " إنه لمن دواعي سرورنا أن نعترف باللجنة الوطنية؛ لأنها تمثل فرنسا تمثيلا فعليا بوجهها الصحيح وتقاليدها الحقيقية". ومن الملحوظ في هذا السياق أن حكومة المملكة العربية السعودية قررت قبل ذلك التاريخ بقليل اتخاذ موقف واضح وصريح لدعم حكومة فرنسا المناضلة أثناء اندلاع الحرب العالمية الثانية بأن عمدت - واستنادا إلى البرقية ذات الرقم (584CH) الصادرة بتاريخ ٢٤ أبريل ١٩٤٣م عن المفوضية السامية الفرنسية في بيروت إلى حكومة فرنسا الحرة في لندن- إلى طرد وزير حكومة فيشي من جدة، بالإضافة إلى اعترافها بلجنة التحرير الوطنية الفرنسية في كل الأراضي التي تمارس فيها صلاحياتها كلجنة عامة تتعاون مع الحلفاء في تلك الحرب، مما أدى بالسفير الفرنسي مفوض الشؤون الخارجية لفرنسا الحرة إلى إرسال رسالته ذات الرقم (٨٠/ ١١٢٥٥) المؤرخة يوم ٢٤ نوفمبر ١٩٤٣م إلى مندوب لجنة التحرير الوطنية الفرنسية في جدة يطلب منه إبلاغ الحكومة السعودية ارتياح لجنة التحرير إزاء ذلك الإجراء؛ وقد تكرس أكثر ذلك الموقف السعودي من خلال رسالة مندوب حكومة فرنسا الحرة في جدة المؤرخة في ١٤ ديسمبر ١٩٤٣م إلى مفوض الشؤون الخارجية لفرنسا الحرة في الجزائر والمرفقة بمذكرة باللغة العربية موقّعةً من طرف يوسف ياسين تتضمن اعتراف المملكة العربية السعودية الصريح والواضح بلجنة التحرير الوطنية الفرنسية.

ARRIVEE

COMITE NATIONAL FRANCAIS

TELEGRAMME

SECRET

II B8

112 REPARTITION

RK/FR 7623 C.

25.4. 43 15 H 20

Chiffre s.M.

De : Frances – Bayrouth

... 4.43 12 H 00

N: 584 CH.

Ci-dessous texte d'un télégramme reçu de Maigret Djeddah sous le n° 15.

"Suite a mon télégramme n° 12 (retransmis sous le n° 536 Ch.) D'une source digne de foi et confidentielle. Par l'entremise du gouvernement turc le gouvernement Saoudien négocierait actuellement le départ du Représentant de Vichy ici"./.

VU: